

صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds

ساهمت الصناديق السيادية في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية في معظم دول العالم الأوروبية والأمريكية والخليجية وفي بعض الدول العربية، خاصة أثناء الأزمة المالية في العام 2008، حيث ساهمت في إعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة. كما أظهرت هذه الصناديق فعاليتها في لعب دور عالمي كمؤشر إيجابي في أسواق المال كما يرى العديد من الخبراء. وقد تضمنت قائمة أكبر الصناديق السيادية حجماً في العالم عدداً من الصناديق الخليجية الهامة ومنها الصندوق الخاص بالهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت.

مصادر العدد:

- تعريف الصناديق السيادية
- تأسيس الصناديق السيادية ودورها
- أهمية صناديق الثروة السيادية
- أهداف صناديق الثروة السيادية
- مصادر وحجم أموال الاستثمارات في الصناديق السيادية
- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية
- أكبر عشر صناديق سيادية في العالم
- الصناديق السيادية الخليجية

من أية أزمات اقتصادية، والحصول على عوائد مالية مجزية، وتغطية أية خسائر محتملة تنجم عن قرارات خاطئة أو لأسباب طارئة.

ولابد أن نشير إلى أن هذه الصناديق السيادية كمستثمر طويل الأجل لها سياساتها واستراتيجياتها التي تتحرك بها في نطاقات محددة، هي في واقع الأمر تعكس مصالح دولها بتنمية ثرواتها وتحقيق أفضل العوائد لاستثماراتها.

المصادر:

- الموقع الإلكتروني «معهد صناديق الثروة السيادية»
- الصناديق السيادية وفعاليتها بالأزمة المالية – مجلة العامل (الكويت)
- الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة – الدكتور / عبدالمجيد قدي

عليهم الاستثمارات المالية المهاجرة للبلدان الأخرى بسبب تلك الأزمات، وذلك عبر ضخها الاستثمارات في صناديق البلدان المتأثرة من الأزمات المالية بشكل مباشر. وكذلك شرعت في تقليص الإنفاق الخارجي منذ عام 2008-2009 كي تسهم في استقرار الأسواق المالية المحلية التي بدأت تتأثر بالتراجع الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع الأولية.

يختلف الأساس القانوني الذي يتم إنشائه هذه الصناديق بواسطته ولكنه يستمد من القانون التأسيسي، القانون المالي، الدستور، قانون الشركات، القوانين والأنظمة الأخرى في الدولة.

أهمية صناديق الثروة السيادية

يرى معظم الخبراء أن ظهور تلك الصناديق ودورها العالمي هو مؤشر إيجابي في عالم أسواق المال. وقد بلغت الصناديق السيادية أوجها وأهميتها بعد عزوف بنوك كبرى عديدة عن الإقراض أو رفع الفائدة، مما جعل تلك الصناديق تزداد وتتجه نحو الاستثمار في العقارات والطاقة والمؤسسات الصناعية الكبرى وكذلك في البنوك، بعد أن كانت فقط تركز استثمارها في مجالات أسواق المال والسندات، وبدأت في توفير مدخّرات للأجيال القادمة وتنميتها، لتقلل من آثار الأزمات المالية على الاقتصاديات المحلية، ومعالجة العجز في الموازنة العامة. وهي تساهم في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح.



تصل إلى مليارات الدولارات، تستثمرها الدول عادة في الأسهم والسندات، وتتفاوت الأرقام التي تحدّد موجودات تلك الصناديق، لأن عدداً كبيراً من الدول لا تعلن عن حجم أموالها فيها، بالإضافة إلى أن دولاً كبرى ونامية تمتلك هذه الصناديق، وكذلك هناك شركات كبرى ومؤسسات ضخمة وعملاقة لها حصص بها وتديرها بمهارة لافتة.

تأسيس الصناديق السيادية ودورها

الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نمواً سريعاً في نهاية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام 1953، وتعتبر دولة الكويت هي المؤسس لأول صندوق سيادي في العالم في هذا العام، ليتوالى إثر ذلك في السبعينات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول. وقد بدأت تنشأ مؤخراً حيث استحوذت تلك الصناديق ضمن القطاع المالي وحده على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي وميريل لينش وسيتي غروب.

وقد لعبت هذه الصناديق دوراً كبيراً في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها على بلدانها، وذلك لضخها استثمارات تساهم في دعم الموازنات، والقيام بمشاريع تهتم بالبنية الأساسية، ومنع الأسواق المحلية المالية من الانهيار بتعويضها

تعريف الصناديق السيادية

صندوق ثروة سيادية أو ما تسمى بالصناديق السيادية هو صندوق الاستثمار المملوك للدولة أو كيان يتم تأسيسه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائدات الخوصصة والمدفوعات التحويلية الحكومية، الفوائض المالية العامة، والإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية. يستبعد تعريف صندوق الثروة السيادية، من بين أمور أخرى، الأصول الاحتياطية بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لميزان المدفوعات التقليدي أو لأغراض السياسة النقدية، الشركات أو المشاريع المملوكة للدولة، وصناديق التقاعد لموظفي الحكومة (الممولة من مساهمات الموظف/ صاحب العمل)، أو الأصول المدارة لصالح الأفراد.

وتحتوي هذه الصناديق على كمّية من الأموال قد



الأجنبية أيضاً مصدراً أساسياً لتصل هذه الصناديق إلى مستويات قياسية في التضخم.

وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما المقصد الرئيسي لاستثمارات صناديق الثروة السيادية العالمية، حيث إنهما قد استحوذتا على 19 و17% من تلك الاستثمارات خلال ست سنوات سابقة.

وحددت شركة «ستاندرد تشارترد» أن حجم الموجودات في الصناديق السيادية يعادل 12% من إجمالي القيمة المتداولة في بورصة نيويورك أو 42% من إجمالي القيمة المتداولة في بورصة طوكيو.

بعض الصناديق قد تستثمر بشكل غير مباشر في الصناعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تميل إلى تفضيل العوائد على السيولة، وبالتالي لديهم قبول أعلى للمخاطرة مقابل احتياطات النقد الأجنبي التقليدية.

وقد توقعت دراسة لمؤسسة «ذا سيتي يو كيه» التي تتابع أنشطة قطاع الخدمات المالية أن تنمو أصول صناديق الثروة السيادية إلى 5,6 تريليون دولار بحلول نهاية العام الحالي. وأضافت الدراسة أن تدفق رأس المال سيستمر في السنوات المقبلة إذ ستواصل بعض الدول الآسيوية لاسيما الصين تكوين احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي وسيزيد الطلب على السلع الأولية مع تعافي الاقتصاد العالمي ونمو الطلب في الأسواق الناشئة.



الثروة السيادية)، وبلغ حجم الموجودات المرتبطة بالنفط والغاز ما قيمته 3,1 تريليون دولار من القيمة الإجمالية للصناديق، وهي تتجه للمزيد من النمو.

وقد تنشأ أصول الصناديق السيادية من صادرات سلعية أو من صادرات غير سلعية والتي تتكون من احتياطات النقد الأجنبي أو عمليات الخصخصة.

منذ عام 2005، تم إنشاء ما لا يقل عن 30 صندوق ثروة سيادية. وبصفة عامة، في حال نمو احتياطات العملات الأجنبية لدى بعض الدول فإنها سوف تسعى لتنويع محافظ الاحتياطات لديها وتحقيق عوائد أكبر.

تعتبر عائدات النفط هي المصدر الأساسي لأموال أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة أسعار النفط والغاز وازدياد واردات الدول المنتجة للخامات، ازدادت ثروات هذه الصناديق، كما تُعتبر الاحتياطات النقدية

التي تدعو لتأسيسه، وكذلك الأهداف الخاصة به، ولكن الأهداف المشتركة لهذه الصناديق تدور حول ما يلي:

- حماية وتحقيق الاستقرار في الميزانية والاقتصاد من التقلبات المفردة في الإيرادات / الصادرات.
- تنويع صادراتها من السلع الأساسية الغير قابلة للتجديد.
- تحقيق عوائد أكبر من التركيز على احتياطات النقد الأجنبية.
- مساعدة السلطات النقدية في إنفاق السيولة غير المرغوب فيها.
- أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة.
- تمويل تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق، بتمويل الهياكل القاعدية.
- استراتيجية سياسية.

مصادر وحجم أموال الاستثمارات في الصناديق السيادية

بلغ حجم موجودات الصناديق السيادية في العالم أكثر من 5,3 تريليون دولار في نهاية شهر مارس للعام 2013 (وفق الإحصائية الصادرة عن معهد صناديق

تدل الصناديق السيادية عادة، أنها لا تشارك مباشرة في سياسات الاقتصاد الكلي، ولكن مع ثلاث استثناءات رئيسية، تتضمن الحالات التالية:

- التحويلات إلى الميزانية لتلبية الاحتياجات الاستثنائية والمستهدفة.
- تراجع النقد المحول إلى البنك المركزي في حال وجود حاجات استثنائية لميزان المدفوعات أو السياسة النقدية. (فقط في حالة واحدة، تم إنشاء صندوق قصير الأجل مستقل لتلبية هذه الأغراض).
- استقرار الشركات أو الأعمال المحلية ذات الطبيعة الحيوية لمصلحة الاقتصاد.

أهداف صناديق الثروة السيادية

إن لكل صندوق سيادي طبيعته الخاصة والأسباب



الصناديق السيادية الخليجية

يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار ثاني أكبر الصناديق السيادية في العالم وهذا بالنظر إلى حجم موجوداته بالدولار الأمريكي ونسبة تلك الموجودات إلى إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إن هذه الصناديق السيادية لما يتوافر لديها من أموال ضخمة قابلة للاستثمار بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر الدخل الرئيسي للدول الخليجية وحسب سياسة هذه الدول الخاصة بإدارة استثماراتها، تقوم بتسخير كل طاقاتها وجهودها لتكريس مبدأ تنويع استثماراتها من أجل تقليل المخاطر، وتحقيق أفضل العوائد المالية مع إمكانية تسهيل هذه الاستثمارات عندما تحتاج إلى السيولة النقدية لسبب ما.

لذا، فإن هذه الصناديق السيادية تحتوي على أصول مختلفة في تصنيفاتها وقطاعاتها كالنقدية السائلة والودائع وأذونات الخزنة والسندات ذات الأجل الزمنية المرتبطة بأسعار الفوائد، والعقارات والأراضي بمختلف استخداماتها والفنادق والمنتجات، وشركات الطاقة والتعدين والتكنولوجيا، والبنوك والتأمين وأسهم الشركات حسب أغراضها في أسواق الأوراق المالية العالمية الرئيسية والثانوية والأجلة، وغيرها من الأدوات الاستثمارية الأخرى.

إن هذا التنوع في أصول الصناديق السيادية يتم بشكل متوازن من أجل إعطاء المرونة وسهولة الحركة في إدارة هذه الأصول، وهو يهدف إلى تقليل الصدمات



– المركز الخامس: الصين، حيث بلغت الموجودات السيادية لـ «شركة الصين للاستثمار» 482 مليار دولار.

– المركز السادس: الكويت، حيث بلغت موجودات «الهيئة العامة للاستثمار» 342 مليار دولار.

– المركز السابع: الصين، حيث بلغت محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد «هونغ كونغ» 298,7 مليار دولار.

– المركز الثامن: سنغافورة، إذ بلغت موجودات «شركة حكومة سنغافورة للاستثمار» 247,5 مليار دولار.

– المركز التاسع: روسيا، «الصندوق الوطني للرعاية الاجتماعية» قيمة أصوله 175,5 مليار دولار.

– المركز العاشر: الصين، «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» قيمة أصوله 160,6 مليار دولار.

الملائمة وسلامة إدارة المخاطر والمساءلة، ضمان الالتزام بمتطلبات التنظيم والإفصاح وفق النظم في البلدان التي تستثمر فيها هذه الصناديق، التأكد من أن استثمارات صناديق الثروة السيادية تراعي المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد، وكذلك المساعدة على الاحتفاظ بنظام مالي عالمي مستقر يسمح بحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات.

أخير عشر صناديق سيادية في العالم

أوردت التقارير الحديثة الصادرة عن المعهد الدولي لصناديق الثروة السيادية في مارس 2013 قائمة بأكثر الصناديق السيادية في العالم وفقاً لحجم أصولها مرتبة كما يلي:

– المركز الأول: النرويج، حيث تصدر «صندوق التقاعد النرويجي» قائمة أكبر الصناديق السيادية بالموجودات والتي بلغت 715,9 مليار دولار.

– المركز الثاني: أبو ظبي، حيث تصدر جهاز «أبو ظبي للاستثمار» قائمة أكبر الصناديق العربية السيادية، إذ وصل حجمه إلى 627 مليار دولار.

– المركز الثالث: الصين، بثروة سيادية بلغت 567,9 مليار دولار.

– المركز الرابع: المملكة العربية السعودية، إذ وصلت موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي إلى نحو 532,8 مليار دولار.

وأحد الأسباب التي ساعدت على زيادة الأصول هو إطلاق صناديق جديدة كما حدث في انجولا وولاية استراليا الغربية وبما في العام الماضي. وتعتزم دول أخرى إطلاق صناديق من بينها بوليفيا وكندا وتايوان..

مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية

يرى الخبراء أن هناك عدداً من السبلات المرتبطة بعمل هذه الصناديق، تتمثل في سرية نشاطاتها واتجاهاتها ودوافعها في خياراتها الاستثمارية، وافتقارها إلى الشفافية في عملها، حيث أن معظمها لا يكشف عن حجم عوائد الاستثمارات وكيفية توزيعها، بالإضافة إلى استغلال نفوذها السياسي على شركات تستحوذ هي عليها للتحكم بأدوات القرار الاقتصادي فيها. لذا، فقد تم تأسيس مجموعة عمل دولية في العام 2008 لتحديد مجموعة من المبادئ الطوعية تسمح بفهم أوضح للإطار المؤسسي الذي تركز عليه الصناديق السيادية ونظام حوكمتها وعملياتها الاستثمارية بما يدعم المحافظة على مناخ استثماري منفتح ومستقر. وقد تضمنت أربع وعشرين مبدأ تغطي المجالات التالية: الإطار القانوني والأهداف والاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية، الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة، إطار الاستثمار وإدارة المخاطر.

وقد كان الغرض من هذه المبادئ هو إرساء هيكل شفاف وسليم للحكومة يكفل الضوابط التشغيلية